

مجلة المعجمية - تونس

ع 8

1992

المصطلحية وعلم المفجم

بقلم : إبراهيم بن مراد

1 - «المصطلحية» - أو «علم المصطلح» - مبحث لساني حديث قد أدى إليه النظرُ المعمقُ في المصطلحات، وخاصة المولدة للتعبير عن المستحدثات من المفاهيم والأشياء في مختلف العلوم والتقنيات. فهو إذن مبحث تال في الظهور للمادة التي يبحث فيها، أي المصطلحات العلمية والفنية؛ فإن هذه قديمة في الثقافات الإنسانية، وخاصة في الثقافتين اليونانية والعربية. وقد أولع المحدثون بهذا المبحث - وخاصة في النصف الثاني من هذا القرن - فبحثوا في أسسه النظرية والتطبيقية وفي علاقاته بغيره من المباحث والعلوم، وفي المباحث الفروع التي يتألف منها وخاصة مباحث التوليد (Néologie) والمفاهيم (Conceptology) والتقييس (Normalisation) والتكنيز المصطلحي، أي وضع المكانز (Thésaurus)، سواء بتأليف المعاجم العلمية والفنية المختصة أو بالتخزين في الحواسيب(1)، إلا أنهم اختلفوا في صلته بعلم المعجم. فإن منهم من يعدّ المصطلحية علماً مستقلاً بذاته لما يراه من مظاهر اختلاف بينه وبين علم المعجم(2)، ومنهم من يرى الفصل بين الاثنين فصلاً مُصطنعاً، ويرى في المصطلحية امتداداً لعلم المعجم(3)، لكن المذهب الأول أقوى.

(1) ينظر حول المصطلحية وقضاياها النظرية والتطبيقية: Guilbert (Louis) : La Créativité lexicale, Larousse, Paris, 1975 (285 p.); Rey (Alain) : La Terminologie : Noms et Notions, P.U.F. Paris, 1979 (128 p); Felber (Helmut) : Terminology Manual, Unesco-Infoterm. Paris, 1984 (426 p) (وفيه قائمة بليوغرافية موسعة، ص ص 403-426)؛ الحمزاوي (محمد رشاد): المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 (186 ص).
(2) ينظر خاصة Felber في المرجع المذكور، ثم: Rey (Alain) : La Terminologie : réflexions sur une pratique et sur sa théorie, in : Terminologies 76, Afterm. La Maison du Livre. Paris, 1977 pp. V. 14-40; Idem : Définition de la terminologie en tant que discipline linguistique autonome. Etat de la situation, in : Actes du 6è colloque international de terminologie, Office de la Langue Française. Editeur Officiel du Quebec. Québec, 1979, pp. 229-257.

(3) ينظر مثلاً : Guilbert (Louis) : Lexicographie et terminologie, in : Terminologies 76, pp. V.1 - 14; Dubois (Claude) : La spécialité de la définition en terminologie, in Actes du 6è colloque international de terminologie, pp. 45-59.

2 - والمصطلحية في نظرنا فرع من علم المعجم نسميه أيضا «المعجمية المختصة». فإن علم المعجم يتكوّن من فرعين كبيرين هما «المعجمية العامة» - وقوامها ألفاظ اللغة العامة - و«المعجمية المختصة» وقوامها المصطلحات. ويقوم كل فرع من الفرعين على فرعين هما النظري والتطبيقي. فإن في المعجمية العامة مبحثا نظرياً يوافق ما يسمّى Lexicologie موضوعه البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها واشتقاقها ودلالاتها، ومبحثا تطبيقياً يوافق ما يسمّى Lexicographie، موضوعه البحث في الوحدات المعجمية من حيث مداخل معجمية تُجمع من مصادر ومستويات لغوية ما، ثم توضع في كتاب - هو المعجم المدون - بحسب منهج في الترتيب وفي التعريف معين؛ وفي المعجمية المختصة مبحث نظري يوافق ما يسمّى Terminologie، موضوعه البحث في المصطلحات من حيث مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها، ومبحث تطبيقي يوافق ما يسمّى Terminographie، وموضوعه البحث في المصطلحات من حيث مناهج تقييسها، ومناهج تكتيزها، جمعاً ووضْعاً. وإذن فإن علم المعجم يقوم على معجمية عامة نظرية وتطبيقية، ومعجمية مختصة نظرية وتطبيقية(4).

3 - ومنطلقنا في التصنيف الذي اتبعنا هو خضوع الوحدات المعجمية للتصنيف بحسب التعميم والتخصيص. فإن الوحدة المعجمية إما أن تكون عامة وإما أن تكون مخصصة. فإذا كانت عامة كانت لفظاً لغوياً عاماً (Mot) منتبهاً إلى الكلام العام (Vocabulaire général)، قابلاً لاكتساب خصائص معينة مثل الدلالة الإيحائية (Connotation) والاشتراك (Polysémie) والوظيفة الأدبية، وإذا كانت مخصصة كانت مصطلحاً (Terme). والمصطلح نوعان: فهو إما علمي وهو ما استعمل في العلوم المحض، وإما فني وهو ما استعمل في العلوم الانسانية، وهذا النوع وسط بين اللفظ العام والمصطلح العلمي. والمصطلح - سواء كان علمياً أو كان فناً - مكتسب لخصائص معينة تميزه عن اللفظ اللغوي العام، أهمها ذاتية الدلالة (Dénotation)، وأحاديتها، وخصوصيتها، والانتفاء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتحديد،

(4) لا تزال قضية الاصطلاح على مباحث علم المعجم قائمة، وليس من غايتنا هنا أن نبت فيها. فقد سميت المعجمية العامة النظرية علم المفردات، والفاظة، ومعجمية، وسميت المعجمية العامة التطبيقية صناعة المعاجم، وصناعة معجمية، وقاموسية، ومعجميات، ومعجمية. وصناعة المعجم، وعلم المفردات التطبيقي. ينظر: رمزي بعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، 1990 (806 ص)، ص 53 وص 283؛ وسميت المعجمية المختصة النظرية مصطلحية (ينظر: محمد حلمي هليل وسعد مصلوح: النظرية العامة للمصطلحية (ترجمة)، مجلة المعجمية، 2 (1986)، ص ص 125-136؛ بعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية، ص 501)، وسميت المعجمية المختصة التطبيقية تدوين المصطلحات (ينظر هليل ومصلوح في المرجع المذكور، ص 126)، والمعجمية المصطلحية (ينظر بحث محمد حلمي هليل في هذا العدد من مجلة المعجمية، ص 161).

وقابلية التعريف المنطقي .

4 - على أن خاصية التعميم في اللفظ وخاصية التخصيص في المصطلح لا تمنعها من الاشتراك في جملة من الخصائص التي توحد بينهما، وأهمها ست، الأربع الأولى منها ضرورية، فهي واجبة الوجود لأنها المكونات الأساسية للوحدة المعجمية، والخامسة والسادسة أساسيتا الوجود، لكنهما لا تظهران في كل الوحدات المعجمية .
والخصائص الست هي :

4 - 1 : الانتفاء المقولي : أي الانتفاء إلى إحدى المقولات المعجمية (Catégories lexicales)(5). وهي صنفان : الأول هو صنف «المقولات المعجمية التامة» وتتكون من الأسماء والأفعال والصفات والظروف؛ والثاني هو صنف «الوحدات المعجمية غير التامة» وتتكون مما نسميه - على التعميم - «الأدوات النحوية»، وتشمل «الحروف» بمختلف أنواعها والضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول والأفعال الناقصة . وهذه المقولات كلها «وحدات صرفية»، لكن مقولات الصنف الأول «وحدات صرفية معجمية» (Morphèmes lexicaux)، ومقولات الصنف الثاني «وحدات صرفية نحوية» (Morphèmes grammaticaux) . ولا تخرج الوحدة المعجمية عن إحدى مقولات الصنفين . لكن تواتر الأفعال والصفات والظروف في الوحدات المعجمية العامة أغلب، وتواتر الأسماء في الوحدات المتخصصة أظهر، وذلك لقيام الكلام العام على كل أنواع المقولات المعجمية، وقيام الاصطلاح على المقولات الاسمية، فإن الاصطلاح يحصل من الانتقال باللفظ من التعميم إلى التخصيص، والأسماء من بين أنواع المقولات المعجمية أقبلُ لذلك الانتقال، وهي على اكتساب المفاهيم أقدر . وأما الأدوات فالفاظ لغوية عامة، لكنها قد تستعمل في التسمية فيجوز أن تصبح أسماء فمصطلحات، وقد يشتق منها أيضا مثلما يشتق من الاسم والفعل وتتخذ مشتقاتها في الاصطلاح، مثل اشتقاق «الكمية» و«المائة» من «كَمْ» و«مًا» الاستفهاميتين .

4 - 2 : التأليف الصوتي : فإن اللفظ والمصطلح يتألفان من أصوات هي التي تكون لكل منهما صيغته الفونولوجية (Forme phonologique) . وتأليف كليهما الصوتي يخضع لقوانين التأليف الفونولوجي، مثل قانون التعاقب الصوتي أي تتابع الوحدات الصوتية في الوحدة المعجمية، كأن لا يتتالي في العربية ثلاثة صوامت متماثلة، وأن لا يتتالي فيها صامتان ساكنان .

(5) هي «أقسام الكلام»، والتصنيف الذي سنذكر هو الغالب في اللغات الأوروبية الآن . أما العربية فأقسام الكلام التقليدية فيها ثلاثة: هي الاسم والفعل والحرف، ويندرج في قسم الأسماء فيها الصفة والظرف واسم الإشارة واسم الموصول والضمير .

4 - 3 : البنية الصرفية : وهي إما بنية مطلقة، كالبنية في اللغات الهندية الأوروبية، وإما بنية مقيدة، كالبنية في اللغات السامية. والبنية المطلقة تقوم على أسس ثابت (Radical) تزداد إلى أوله السوابق (Préfixes) وإلى آخره اللواحق (Suffixes) زيادة غير مقيدة لتوليد وحدات معجمية جديدة. فهي إذن تكون بنوع من التركيب يتم بالصاق زوائد (Affixes) - هي في الغالب وحدات صرفية دالة - بالوحدة الصرفية (Morphème) الأساسية. وكلما أضفنا إلى الوحدة المعجمية سابقة أو لاحقة ولدنا وحدة معجمية جديدة؛ ذات دلالة جديدة؛ والبنية المقيدة تقوم على جذر (Racine) مؤلف من صوامت محددة العدد تكون في «الوحدات الصرفية المعجمية» اثنين وثلاثة وأربعة وخمسة لا أكثر، وتصاغ من هذا الجذر المشتقات بأن تزداد إلى أوله السوابق وإلى وسطه الدواخل (Infixes) وإلى آخره اللواحق زيادة مقيدة بشروط تلحق المشتقات بأوزان معلومة مُحَدَّدة لأنماط صيغية قد يكون لها دور في تحديد دلالة الوحدة المعجمية.

على ان الغالب على اللفظ أن يكون وحدة معجمية بسيطة. بينما المصطلح يكون وحدة معجمية مركبة، ووحدة معجمية معقدة. والوحدة المعجمية البسيطة هي «المفردة» ذات البنية الأصلية الموحدة، ومثالها «كَتَبَ» و «استكتب» و «كتاب» و «مكتبة»، ونسبى وحدات معجمية بسيطة المنحوتات أيضا، ومثالها «بَسْمَلٌ» - من باسم الله - و«عَبَشَمِيٌّ» - من عبد شمس - و«شيلووري» من شبه بلووري. وأما المركبة والمعقدة فنعني بهما غير ما يدل عليه مصطلحا "Lexème complexe" و"Lexème composé" في اللسانيات الحديثة(6). فالوحدة في نظرنا تكون مركبة إذا تكوّنت من عنصرين تامين، سواء بالتركيب الإضافي - ومثاله «سيفُ الغراب»، وهو اسم نبات - أو بالتركيب المزجي - ومثاله «شَدْرَ مَدْرَ» - أو بالتركيب الإسنادي، ومثاله «اللألوتية الطُفيلية»، وهو إسم مَرَضٍ؛ وتكون معقدة إذا تكونت من أكثر من عنصرين، أي إنها متعددة الأبنية، ومثالها «أُمُّ وَجَعِ الكَبِدِ»، وهو اسم نبات، و«التهاب الغشاء الزلالي الحاد»، وهو إسم مَرَضٍ.

(6) يُعنى بالوحدات المعجمية المعقدة (Lexèmes complexes) المشتقات (Dérivés)، ومثالها "Friendly" و "respectable"، ويُعنى بالوحدات المعجمية المركبة (Lexèmes composés) ما تكون من عنصرين تكون غير اشتقاقي، ومثاله "country house" [منزل ريف] و "timbre-poste" [طابع بريد]، أما إذا زاد عدد العناصر الأصلية على الاثنين فإن الوحدة تسمى "expression" و "Locution" و "unité syntagmatique"، ومثالها "missile à tête nucléaire" [صاروخ ذو رأس نووي] - ينظر خاصة: Guilbert (Louis) : La Créativité lexicale, pp. 249.278; Lyons (John) : Sémantique : linguistique, Larousse, Paris, 1980 (496 p.) pp. 151-78; Lerot (Jacques) : Précis de linguistique générale, Ed. de Minuit, Paris, 1993 (446 p.) pp. 343-376. : معجم المصطلحات اللغوية، ص 107 (complex word)، و ص 109 (compound word)

4 - 4 : الدلالة : الوحدات المعجمية من حيث هي «صبيغ» رموزاً لغوية - أو « أدلة» - يستعملها المتكلم الممتطي إلى جماعة لغوية ما في التعبير عن الظواهر في واقعه الواقعي، أي الواقع المدرك بالحس، وعن البواطن في واقعه الحقيقي، أي الواقع المدرك بالذهن. ولم يَلْهَمَ المتكلم تلك الوحدات إلهاماً، وليست هي كائنة فيه بالفطرة، بل هي «مواضع» أو «موضوعات» متحصلة له من تجربته في الكون، قد اكتسبها اكتساباً. وهو بعد أن يكتسبها - بحسب تقدم تجربته - يستطيع استعمالها في تكوين الجمل المفيدة. وهذه الخاصية الاكتسابية في تحصيل الوحدات المعجمية للمتكلم مهمة لإثبات الصلة بين الوحدة المعجمية والكون، فإن المتكلم إنسا يستعملها بعد اكتسابها بين الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها، وهي في استعمال تلك الجماعة دال (Signifiant) من اللغة إلى موجود من خارج اللغة، ذي حيز ما في أفهام أفراد الجماعة. وترتبط الوحدات المعجمية - وخاصة إذا كانت تامة - بالموجودات إحدى علاقيتين :

الأولى علاقة مرجعية لأن الوحدات تدلّ إلى الموجودات التي في الواقع وتعيّنها، وهي إذن علاقة بين دالّ لغوي ومدلول (Signifié) ذي وجود في الواقع، هو المسمّى مرجعاً (Réfèrent). والمعنى المستفاد من هذه العلاقة يتسرّل في «الدلالة المعجمية العامة». وهو إمّا معنى عامّ تحمله الوحدة المعجمية وهي متفرّدة، وإمّا معنى سياقيّ تحمله الوحدة المعجمية وهي في الجملة (7).

والعلاقة الثانية علاقة غير مرجعية لأن الوحدات المعجمية لا تُرجع مباشرة إلى الموجودات في الواقع بل ترجع إلى مفاهيم. والمفاهيم وحدات دلالية مستقلة عن دلالات الوحدات اللغوية - سواء كانت معجمية أو تركيبية - مرتبطة بمقولات مفهومية هي أسماء أجناس كلية (Superordonnés) تشمل على طوائف عامة، وهذه الطوائف تصنّف تصنيفاً هرمياً بالتدرّج بحلقات التصنيف من أعلى الهرمية إلى أسفلها، أي من الكليّ إلى الجزئيّ، فيكون التدرّج من المقولة إلى الفرد مروراً بالطائفة والرتبة والفصيلة والقبيلة والجنس والنوع والضرّب. وقد تشمل كلّ حلقة على حلقة أصغر منها يشار إليها بالتصغير، مثل «الطوّيفة» و«الرتيبة». وتُمثّل الهرمية بمثال من عالم الحيوان، هو الطير المسمّى «شحرور مغربي» (Turdus merula mauritanicus) (8) :

(7) مثال ذلك كلمة «نقطة»، فإن معناها العام هو «علامة مستديرة صغيرة جداً على سطح مسوّ». وهي بمعنى «العلامة الصغيرة تجعل فوق الحرف وتحته لتمييز» في قولنا: «وضع على الحرف نقطة»، وبمعنى «العلامة من علامات الترقيم» في قولنا «وضع للنص نقطة»، وبمعنى «القطعة» في قولنا «لبس في الأرض نقطة من كلاء»، وبمعنى «الأمر والقضية» في قولنا: «اختلف العالمان في نقطة».

(8) اعتمدنا في هذا التصنيف على : أمين العلوف: معجم الحيوان، القاهرة، 1932 (271 ص)، ص 252، مصطفى الشهابي: معجم الألفاظ الزراعية، ط 3، بيروت، 1982 (98 + 694 ص)، ص 422 و659، Etchecopar (R.D.) et Hùe (F) : Les Oiseaux du Nord de l'Afrique, Ed. N. Boubéc.

- المقولة : طبر .
 الطائفة : جُوْجُئي .
 الرتبة : جائم .
 الرتبة : مشروم المنقار .
 الفصيلة : شحروري .
 الجنس : تُرد .
 النوع : شحرور .
 الضرب : شحرور أسود .
 الفرْد : شحرور مغربي .

والمفاهيم إذن كلية وجزئية بحسب التدرج من أعلى الهرمية إلى أسفلها في تصنيف حلقات المقولات. والجزئيات الواقعة بين المقولة والفرْد هي كليات لما تحتها لأنها محتوية عليها ومتضمنة لها. والأفراد - أي الجزئيات الدنيا - هي المفاهيم الدنيا، وهي وحدات مفهومية أساسية ذات مضمين دلالية متكوّنة من جملة الخصائص التي تتصف بها حلقات المقولة، أي الجزئيات المتفرّعة عنها. وهذه الخصائص نوعان: (أ) خصائص تمييزية واجبة الوجود، لا تقبل النقص، كأن نقول إن «الخروف غنمي» وإن «الذئب كلبي»، (ب) خصائص نمطية تُستبان بالتجربة وتقبل الاستثناء، كأن نقول إن «الخروف عاشب» - من آكلات العشب - وإن «الذئب لائح»، أي من آكلات اللحوم.

والنوع الأول في الأفراد أكثر، فإن الجزئيات كلما ترقّت نحو الكلّي قلت خصائصها، وكلما نزلت نحو الفرْد كثرت خصائصها، ولذلك كان الفرْد أجمع للخصائص المشتركة. (فكلّ شحرور مغربي تُردّ، وليس كلُّ تُردّ شحرورا مغربيا، وكلّ تُردّ مشروم المنقار، وليس كلّ مشروم المنقار تُردّا).

وهذا الفرق بين مفهوم المقولة ومفهوم الفرْد يُتّهي إليه بالتدرّج من التعميم إلى التخصيص. والتعميم هو توسيع الدلالة، والتخصيص هو تضيقها. وكلما ازداد المفهوم توسيعا ازداد تعميما وتقلّصت «دلالاته المفهومية» واكتسبت الوحدة المعجمية التي يعبرُ بها عنه صفات اللفظ اللغوي العام ذي «الدلالة المعجمية» العامة، وكلما ازداد تضيقا ازداد تخصيضا واكتسبت الوحدة المعجمية التي يتّوَضع بها عليه صفات

= 413-414 (pp. 606p.) Paris, 1964. واسم الجنس هنا «تُرد» من اللاتينية "Turdus"، وهو مستعمل في تونس، وقد رسمه أمين المعلوف «طردي»، وفضلنا التسمية التونسية لشهرتها، ونشر أيضا إلى أن تسمية الضرب بالشحرور الأسود من صفة السواد في الذكر. أما الأنثى فتغلب عليها السمرة.

المصطلح، وأهمها الدقة والخصوصية.

4 - 5 : التفرد : نعني بالتفرد قابلية الوحدة المعجمية للانفراد بأن تتخذ لها في نظام اللغة حيزاً خاصاً بها، مستقلاً عن السياق، أي عن الجملة. فإن كثيرين من اللسانيين المحدثين يرون في «الجملة» الوحدة اللغوية الأساسية، ويرون في الوحدة المعجمية مجرد مكون من مكوناتها مرتبط بها دلاليًا، لأن السياق هو الذي يحدد معناها؛ فالوحدة المعجمية إذن لا يمكن لها أن تفرد بحيز دلالي خاص بها خارج السياق، ولا يمكن لها أن تكون ذات وجود حقيقي خارج الجملة.

وهذا المذهب غير مستقيم، وذلك لأسباب :

(أ) لأن الوحدة المعجمية «مدخل معجمي» قبل أن تكون مكونًا من مكونات الجملة، أي إنها موجودة في المعجم قبل أن توجد في التركيب النحوي. ولا يمكن لها أن تنتظم في التركيب النحوي ما لم يكن لها وجود حقيقي في المعجم، وهذه الخاصية تجعلها قابلة للتصنيف الجدولي، إما بحسب صيغتها وإما بحسب مضمونها الدلالي. ومنى صُنفت اكتسبت «ماهية» تمكنها من التفرد.

(ب) لأن منطلق أصحاب المذهب المذكور الوحدات المعجمية العامة - وهي التي تكثر في اللغات الطبيعية - دون اعتبار الوحدات المعجمية المخصصة، أي المصطلحات. فإن ألفاظ اللغة العامة هي التي أقام عليها المحدثون جُل نظرياتهم اللسانية. ومن خصائص هذه الألفاظ قبول الاشتراك. وإذا كانت من المشترك تعددت معانيها في الاستعمال وأحوج التمييز بين تلك المعاني إلى تبيينها من خلال ورود الوحدات المعجمية في شواهد وأمثلة. على أن تعدد معاني الوحدة المعجمية مرحلة تالية لمرحلة أسبق هي «الأحادية الدلالية» (Monosémie). فإن الاشتراك - أو التعدد الدلالي - يقوم في الأصل على «دلالة نواة» هي المسماة بالمعنى الحقيقي، وبقية الدلالات تكون دلالات لواحق مولدة بالمجاز، هي المسماة بالمعاني المجازية. والوحدات المعجمية إذن قد تحمل مضمونين دلاليين: الأول نتاج معجمي، وهو ثابت يستفاد من المعنى الحقيقي، وخاصيته الاستقلال عن السياق، والثاني نتاج تركيب (Compositionnel) يستفاد من المعنى المجازي، وخاصيته الارتباط بالسياق. على أن هذه الثنائية تبطل في الوحدات المعجمية المخصصة، لأنها تحمل مضمونا مفهوماً ثابتاً تختص به فتدق حتى تستعصي - في البحث الواحد على الأقل - على الاشتراك وتصير أحادية الدلالة، قائمة بذاتها خارج أي سياق.

(ج) لأن للوحدات المعجمية بصنفيها خصائص ضرورية تميزية واجبة الوجود هي التي ذكرناها، أي الانتفاء المقولي، والتأليف الصوتي، والبنية الصرفية، والدلالة. وهذه الخصائص تتيح للوحدات المعجمية أن تتمايز فيما بينها حسب أنساق

معينة من العلاقات الاختلافية، وهذه العلاقات تكون إما مقولية، مثل العلاقة بين «قَبْلَ» [+ فعل] و «قَبْلُ» [+ اسم] و «قَبْلَ» [+ ظرف]؛ وإما فنيمة، مثل العلاقة بين «قَبْلَةَ» و «قَبْلَةَ»:

● فإن [/ قَبْلَتُنْ / ≠ / قَبْلَتُنْ /] لأن [/ _ / ≠ / _ /] ، والعلاقة بين «بطش» و«عَطَشَ» :

● فإن [/ بَطَشَ / ≠ / عَطَشَ /] لأن [/ ب / ≠ / ع /]؛

وإما صرفية، كالعلاقة بين «قَابِلُ» [+ فعل مزيد بحرف] و «قابلة» [+ اسم فاعل] و «قَابُولُ» [+ صيغة مبالغة] و«قابلية» [+ مصدر صناعي]؛ وإما دلالية، كالعلاقة بين «قَبْلَ» (= أتم) و«قَبْلَ» (= رَضِيَ) و «قَبْلَ» (= صار كفيلاً). والخصائص الأربع إذن تجعل التفرّد في الوحدة المعجمية خصيصةً منطويةً أساسية، ولولا بعض المؤثرات الدلالية - مثل الاشتراك والترادف والجناس - لكان التفرّد فيها خصيصة تمييزية ضرورية واجبة الوجود.

4 - 6 : التولد : ذكرنا فيما سبق أن الوحدات المعجمية «مَوَاضِعَاتٌ» أو «مَوَاضِعَاتٌ» منحصلة للمتكلم من تجربته في الكون. وهذه «الخاصية الاجتماعية» في اكتساب الوحدات المعجمية وفي استعمالها تكسب المعجم خاصية التطور. فهو أقلّ نظم اللغة خضوعاً للقيود لأن تلك النظم - بحكم قيامها على عناصر لغوية أساسية تربطها شبكات من العلاقات داخل نظام اللغة - تتصف بالاستقرار أو بالتحول البطيء. أما المعجم فمبني على وحدات متأسسة على ركنين هما امتداد في الواقع هما «الدال» و«المدلول». فإن «الدال» - وهو رمز لغوي محض - لا يتحقق إلا من صلته بالمدلول من حيث هو مُرْجِعٌ إلى الموجود الواقعي أو من حيث هو مرجعٌ إلى مفهوم، وليس من صفة الدوال والمدلولات الاستقرار لأنها قد تُنْقَلُ من «مَوَاضِعَاتِهَا» المعجمية فتحوّل دَوَالٌ عَنْ مدلولاتها الأصلية أو تحوّل مدلولاتٌ عَنْ دَوَالِهَا الأصلية وتسنّد إلى غيرها. بل قد تبلى دَوَالٌ ومدلولاتٌ ببلى المراجع (Référénts) التي ترتبط بها، فتصبح - إذا كانت مُدَوّنة - معالم تاريخية ذات أحيّاز منسية في بطون المعاجم التي دوّنت فيها ألفاظ اللغة في فترة أو فترات ما من تاريخها. وتحوّل الدوال والمدلولات عن مواضعها وبلاها مؤديان إلى تولّد وحدات معجمية جديدة. فإن التحوّل نفسه توليد. وأما البلى فغالبا ما يسببه تطوّر واقع الجماعة اللغوية، لأن التطوّر يسقط أنماطاً من الموجودات والمفاهيم ويولد أنماطاً جديدة، وما يسقط تسقط تسمياته من الاستعمال، وما يولد تولّد له تسميات جديدة.

والتوليد في الوحدات المعجمية نوعان: الأول نسميه «توليدا عفويا» وهو توليد

غير مقصود لذاته، يحدته أفراد الجماعة اللغوية، ويغلب في مستوى اللغة الشفوي، وفي ألفاظ اللغة العامة؛ والنوع الثاني نسميه «توليدا اصطناعيا»، وهو توليد مقصود قد يحدته الأفراد ولكنه كثيرا ما يكون من عمل المجموعات والمؤسسات، وهو يغلب في مستوى اللغة المكتوب، وفي الوحدات المعجمية المخصصة، أي المصطلحات. وهذا النوع الثاني هو المنتظم بقواعد، وباستعمال وسائل منهجية فيه دقيقة، على أن النوع الأول لا يقل في الحقيقة عن الثاني تنظيما، والوسائل المنهجية المعتمدة فيه تكاد تكون هي نفسها المعتمدة في الثاني. والمهم منها ثلاثة أنواع (9) :

الأول هو التوليد بالتغيير الصوتي. وأكثر ما يكون عفويا، أي إن أكثر حدوثه في ألفاظ اللغة العامة، وخاصة في مستوى اللغة الشفوي. ومنه في العربية نماذج كثيرة يبدو أنها راجعة - في الفصحى - إلى عصور ما قبل التدوين، ونخص بالذكر من تلك النماذج ضربا غير مدروس من «التباين» (Dissimilation)، وهو ضرب لا يكون بنزوع أحد الصامتين المتماثلين المتتابعين بالتضعيف إلى التخالف - مثل [قُبْرَة] ← [قُبْرَة] و [كُرَّاس] ← [كُرَّاس] - بل يكون بنزوع أحد الصائتين المتتابعين - وخاصة إذا تماثلا - إلى التخالف بأن يصبح ثانيهما سكونا تصحبه ظاهرتان: (أ) إدخال صامت جديد في التأليف الصوتي، وهي ضرورية؛ (ب) إفادة الصيغة الجديدة معنى جديدا، وهي مطردة. ومن أمثلة هذا التباين في الفصحى (10):

(1) [+ع 2]: بثق (الماء) : اندفع فجأة.

تبعثق (الماء) : تدقق من الحوض.

(2) [+ي 2]: بقر : شق وقرق.

بيقر : هاجر من أرض إلى أرض.

(3) [+ر 4]: شمعخ : ارتفع.

شمخخر : تكبر.

(9) قد عمدنا إهمال «الارتجال» لندرته في العربية وتدرج فيه بعض الظواهر مثل المحاكاة والإتياع، والاقتراض المعجمي للاعتياد فيه على لغة ثانية وليس على اللغة الطبيعية المدروسة؛ و«المعجمة» (Lexucalisation) - أي توليد وحدة معجمية من تعبير - لتوزعه على وسائل أخرى، مثل الاشتقاق والنحت.

(10) تنظر أمثلة من هذا التباين في الفصحى في : Fleisch (Henri) : Traité de philologie arabe, 2ème éd., Dar el-Machreq. Beyrouth 1990 (2 volumes), 2/439-445 ولم يجد المؤلف لهذه الظاهرة تفسيراً، وقد عُنينا بهذه الظاهرة في العربية التونسية وذكرنا منها أمثلة كثيرة من عربية نغزوة (بالجنوب الغربي التونسي) في مقدمة كتابنا «الكلم الأعجمية في عربية نغزوة» (مخطوط، ص ص 91-94)، وقد بينا أن الزيادة تقع في صدر الصيغة الثلاثية (مثل «دعفس»، من «عفس») وفي وسطها - وأكثر ما يكون الصامت الزائد ثانيا - (مثل «خرنين» من «خنين») وفي آخرها (مثل «مرغد» من «مرغ»).

(4) [+س 4]: خَلَبَ : خَدَعَ .

خَلَبَسَ : فَتَنَ .

(5) [+م 4]: حَصَرَ : اسْتَوْعَبَ .

حَصْرَمَ : مَلَأَ [القربة] .

ويلاحظ أن هذا الضرب تستعمل فيه الصوامت الزائدة دون تقييد بموقع ثابت لها أو بنوع محدد منها، ويبدو لنا أن لهذا الضرب أهمية كبرى في توليد الصيغ الرباعية من الثلاثي في العربية بمستوياتها الفصحى القديم والعامي الحديث .

والنوع الثاني هو التوليد بالتغيير الصرفي، وهو ضربان :

(أ) بالاشتقاق : أي بصوغ وحدة معجمية جديدة ذات بنية صرفية - مقيدة أو مطلقة - من أصل فعلي أو إسمي أو وصفي أو ظرفي أو أداتي . وأقوى الأصول الإسمية والفعلية . والمشتقات الاسمية (Derivés dénominatifs) والمشتقات الفعلية (Derivés déverbaux) تكون أسماء وأفعالا وصفات وظروفا، والمقولات المعجمية الأربعة متواترة في ألفاظ اللغة العامة، أما المصطلحات فتندر فيها الأفعال والظروف، وتطرده الأسماء والصفات .

(ب) بالنحت : أي بصوغ وحدة معجمية جديدة بسيطة من وحدتين بسيطتين أو أكثر، ولم يكن للنحت في العربية في القديم شأن يذكر، فإنه يندر في ألفاظ اللغة العامة ويكاد يندم في المصطلحات . وقد أكسبه المحدثون قدرة توليدية واعتمده في وضع المصطلحات، وخاصة في الوحدات الاسمية .

والنوع الثالث هو التوليد بالتغيير الدلالي . وهو ضربان :

(أ) بالمجاز، أي بأن يُنتقل بوحدة معجمية مآ من دلالتها الأصلية التي وضعت لها في أصل استعمالها إلى دلالة جديدة إما بتوسيع الدلالة الأصلية توسيعا مؤديا إلى التعميم وإما بتضييقها تضييقا مؤديا إلى التخصص . على أن الدلالة الجديدة غالبا ما يكون بينها وبين الدلالة الأصلية علاقة أو قرينة ظاهرة، فالمجاز إذن هو إسناد دال مآ أصلي إلى مدلول محدث . وقد كان هذا الضرب من التغيير ولا يزال من أقوى وسائل توليد الوحدات المعجمية بنوعها : العامة والمخصصة .

(ب) بالترجمة الحرفية، أو النسخ : والترجمة الحرفية ضرب من الاقتراض دلالي ينتقل فيه المدلول دون الدال من لغة مصدر إلى لغة مورد، أي إنها تكون بإسناد مدلول غير أصلي - لأنه مقترض - إلى دال محدث في اللغة المقترضة . وقد كان لهذا الضرب من التوليد أثر مهم في العمل المصطلحي العربي القديم، وخاصة في ما سمي «العلوم الدخيلة»، لكننا لا ندري هل كان له أثر في ألفاظ اللغة العامة . أما العربية الحديثة فإن تأثيره فيها كبير، سواء في ألفاظ اللغة العامة

أو في المصطلحات(11).

5 - والخلاصة أن الوحدة المعجمية إما أن تكون عامة، فهي لفظ، وإما أن تكون مخصصة، فهي مصطلح، وأن المعجم يكون عاما إذا كان قوامه اللفظ، ويكون مختصا إذا كان قوامه المصطلح. واللفظ والمصطلح فرعان لأصل واحد هو الوحدة المعجمية، وهذا «الأصل» هو قوام علم المعجم مثلما أن الجملة هي قوام علم التركيب. على أن المعجم - بصنفيه العام والمختص - لم يلق من الدرس اللساني الحديث حظاً، فإن المحدثين قد حاولوا الاهتمام بالمعجم اللغوي العام، لكن مخالفة المعجم لبقية نظم اللغة في تحوله قد جعلهم يعتبرونه صعب الإخضاع للنظام. فاللغة تعدّ نظاما إذا اتسمت مكوناتها بالاستقرار أو بالتحول البطيء. وهذه السمة هي الغالبة على بقية نظم اللغة لأن مجالات بحثها الأساسية هي العلاقات بين الرموز اللغوية ذاتها، أما المعجم فإن من مجالات بحثه الأساسية العلاقات بين الرموز اللغوية والموجودات، وهذه العلاقات غير مستقرة لأن من خصائص الموجودات التغير والتحول، بينما العلاقات بين الرموز اللغوية مستقرة أو هي تتحول تحولا بطيئا. وقد عدّ المعجم - لخاصية التحول فيه - «كشفا مفتوحا» غير قائم بذاته، بل هو مرتبط بنظم أخرى - وخاصة «علم الصرف» و«علم الدلالة» و«علم التركيب» - لا نستطيع أن نصفه إلا من خلال علاقاته بها(12). والمستفيد من هذه التبعية هو علم النحو. فإن كثيرين من المحدثين يعتبرون المعجم فرعاً من فروع النحو ومكوناً من مكوناته. بل إن منهم من يجعله «ملحقاً» به أو «ذبيلاً» (Appendice) له وظيفته أن يوفر للنحوي المعلومات الضرورية عن الوحدات المعجمية وعن صيغها(13). أما المعجم المختص فأسوأ حظاً من المعجم اللغوي العام. فإن قيام البحث اللساني الحديث على مكونات اللغات الطبيعية - أي اللغة العامة أساساً - قد أثار الاهتمام بالمكوّن المعجمي المصطلحي، فلم يتخذ المصطلح مجالاً للبحث إلا في السنوات المتأخرة، لكنه فصل عن علم المعجم بتصوير علم آخر قد جعل قوامه هو «علم المصطلح». وقد بينا انتهاء هذا «العلم» إلى علم المعجم لأن مكوّنه الأساسي هو

(11) تنظر أمثلة من المولدات في العربية الحديثة بالوسائل التي ذكرنا - الصرفية والدلالية - في :
Monteil (Vincent) : L'Arabe moderne, Lib. Klincksieck. Paris, 1960 (386 p.) pp. 105-181.
(12) ينظر مثلا : Picoche (Jacqueline) : Précis de lexicologie française, Ed. F. Nathan, Paris, 1977 (180 p.) pp. 8-9; Garde-Tamine (Joelle) : La Grammaire, 1/ Phonologie, morphologie, lexicologie, Ed. A. Colin, Paris, 1990 (152 p.), p. 90
من علم النحو؛ وينظر أيضا «معجم المصطلحات اللغوية» لرمزي بعلبكي، فإن مصطلحات علم المعجم كلها منسوبة إلى علوم أخرى، وخاصة إلى النحو وعلم الدلالة واللسانيات العامة واللسانيات التطبيقية، ومنها ما عدّ «مصطلحات مشتركة» - ينظر فيه خاصة : ص 149، ص ص 280-283، ص ص 500 - 501، ص ص 528 - 529.

(13) ينظر مثلا : Lyons (John) : Sémantique linguistique; pp. 145-147.

«الوحدة المعجمية» المكتسبة لخصائص عامة مشتركة بين «الوحدة المعجمية العامة» و«الوحدة المعجمية المتخصصة».

ولا شك أن «سوء الحظ» سيبقى ملازماً للمعجم - بصنفيه - ما لم يعمق النظر في ماهيته ومكوناته، ويجدد البحث في أسسه النظرية والتطبيقية. وهذا ما تحاول جمعية المعجمية العربية بتونس أن تقوم به سواء بما يقدم في ندواتها الدولية والداخلية، أو بما ينشر في «مجلة المعجمية». ونخصيها في هذا العدد ملفاً للمصطلحية يتنزل في تلك المحاولة.

إبراهيم بن مراد
رئيس التحرير